التحليل السوسيولوجي لجماعات المصلحة في التنظيمات

د. سعدون يوسف
قسم علم الاجتماع
جامعة عنابة

ملخص

تنطلق إشكالية الدراسة الحالية من تصور عام مؤداه، أن التنظيمات سواء كانت سياسيـــة، أو صناعية أو عسكرية تتكون من عدد غير متناه من جماعات المصلحة Interest Groups التي تتصارع فيما بينها من أجل الحصول على المصالح التنظيمية. من هذا المنطلق يسعى الباحث إلى التعريف بهذه الجماعات، ثم تحليل محددات جماعات المصلحة في التنظيمات الاشتراكية بشكل عام، وكذا تحديد أنواعها على مستوى التنظيمات الصناعية، وأخيرا محاولة التعرف على واقع هذه الجماعات على مستوى التنظيمات الصناعية الجزائرية.

Résumé :

Cet article aborde le thème des groupes d'intérêts dans l'organisation industrielle. On y analyse les éléments suivants :

1-Identifier le concept de « groupes d'intérêts »du point de vue sociologique.

2-Identification de« groupes d'intérêts » au sein de l'organisation socialiste.

3-Identification des différents types de groupes d'intérêts au niveau des organisations industrielles en général.

4-Identification des groupes d'intérêts au niveau des organisations industrielles en algérie.

En définitif, la présente étude a démontré que le phénomène des groupes d'intérêts dans l'organisation industrielle comporte des points positifs et négatifs.

أولا: مفهوم جماعات المصلحة في تراث علم الاجتماع

إذا تتبعنا التراث السوسيولوجي الذي كتب حول هذه الجماعات لوجدنا ماركس Marx هو أول من استخدم مثل هذا المفهوم في ضوء تحليله لعملية الصراع الطبقي، حيث انطلق من مفهوم المصالح الكامنة كأساس للتفسير، وذلك عند دراسته لعدد من الطبقات داخل المجتمع الفرنسي بما فيها "الجماعة الصغيرة للمزارعين المستقلين"[1] حيث ركز تحليلاته على بعض المتغيرات منها وضعهم الاجتماعي، ظروف وجودهم، طريقتهم في الحياة. ووفقا لهذه المؤشرات فهم يشكلون "طبقة في ذاتها" أطلق عليها اسم "شبه جماعة" Quasi-Group، فعند تركيزه على المصالح الكامنة لهؤلاء المزارعين فهم – في نظره – لا يشكلون طائفة أو تنظيم سياسي ومن ثم فهم لا يشكلون "طبقة لذاتها"، أي جماعة مصلحة. ويضيف ماركس: "إن الجماعة الصغيرة للمزارعين المستقلين يشكلون حشدا هائلا من الأعضاء الذين يعيشون في نفس الظروف، غير أنهم لا تربطهم علاقات قوية مع بعضهم البعض. فأسلوب الإنتاج هو الذي عمل على عزلهم عن بعضهم البعض بدلا أن يساعدهم على تقوية الروابط فيما بينهم. وقد ازدادت هذه العزلة نتيجة عدم قدرة الدولة الفرنسية على تحسين وسائل الاتصال. كما ساهمت ظروف الفقر التي كان يعيش في ظلها المزارعين في تفاقمها.فكل أسرة من أسر المزارعين لها ما يكفيها ، أما الفائض فيتحول إلى سوق التبادل ".[2]

يتضح من خلال التحليل السابق، أن ماركس أراد أن يبرز قضية محورية تشكل تأثيرا مباشرا على الجماعات المتصارعة، وهي مدى قدرة كل جماعة على امتلاك السلطة أو حرمانها منها. فتمتع إحدى هذه الجماعات بالسلطة والقوة يجعل نصيبها من المصالح أكبر من الجماعات الأخرى. فالشرط الضروري لتحول شبه الجماعات إلى جماعات مصلحة هو امتلاكها للسلطة والقوة، لذلك تسارع مثل هذه الجماعات إلى وضع برامج محددة تهاجم من خلالها أبنية السلطة الحالية، وتحاول البحث عن قاعدة عريضة من الجمهور لكسب التأييد اللازم لكي تحقق مصالحها.

وبناءا عليه، تظل جماعات المصلحة ذات التوجه الاقتصادي هي أقدم هذه الجماعات التي تضم تنظيمات العمل سواء في الزراعة أو الصناعة، بالإضافة إلى كافة المصالح الأخرى المرتبطة بأوجه النشاطات اليومية الممثلة من طرف نقابات خاصة مثل: اتحاد العمال الذاتي Auto-Labor Union، أو عن طريق منظمات العمل مثل :المنظمة الأمريكية للعمل American Organization for Labor

أو جمعية التنظيمات الصناعية Association of Industrial Organizations . أما المصالح الزراعية فتمثلها منظمات عديدة أهمها: منظمة الزراعة الأمريكية American Agriculture Organization.[3]

وقد اعتبر داهرندورف Dahrandorf مصطلح جماعات المصلحة بأنه من المصطلحات السوسيولوجية. ويضيف بالرغم من أن هناك جماعات كثيرة يمكن أن نطلق عليها هذا الاسم إلا أنه يمكن أن نستثنى منها الجماعات الأولية مثل: الأسرة وجماعة الأصدقاء باعتبارها لا تدخل ضمن الجماعات المتصارعة. ومن ثم لا يمكن وصفها بأنها جماعات مصالح – على حد تعبيره – ثم نظر إلى بعض الجماعات الأخرى مثل : جمعيات النوادي المختلفة ، بأنها تشكل جميعا ما يسمى "شبه الجماعات" بسب اشتراكها في المصالح الظاهرة والكامنة . وفي المقابل اعتبر كل من الأحزاب السياسية والنقابات بأنها أكثر ارتباطا بعلاقات السلطة والخضوع، وبالتالي فهما الجماعتين الأكثر تعبيرا عن جماعات المصلحة التي تعد – حسب رأيه – المحرك الفعلي للصراع الاجتماعي.[4]

وإذا كان جنسبارج Ginsperg قد اعتبر جماعات المصلحة بمثابة جماعات ثانويةSecond Groups يتواصل أعضاءها بموجب العضوية كممثلين للأغلبية سواء عن طريق الانتخاب أو التعيين، فان هناك بعض العلماء الآخرين قد استخدموا جماعات المصلحة للإشارة إلى ذلك النوع من الجماعات التي تتقاسم المصالح بين أعضاءها، بحيث تحاول دوما إقناع الحكومة بضرورة تبنى سياسة تتناسب مع طموحاتها ورغباتها. وبالرغم من كونهم اتفقوا على إمكانية إطلاق اسم الجماعات الضاغطة Pressure Groups على هذا النوع من الجماعات، إلا أنهم فضلوا عدم استخدام هذا المصطلح لكونه يتضمن معنى استعمال القوة للحصول على الامتيازات السائدة في التنظيمات المختلفة.

ويعد روبرت هكشورن R.Huckshorn أبرز العلماء الذين درسوا جماعات المصلحة من منطلق سياسي ، حيث أكد بأن جماعات المصلحة – أي الأحزاب السياسية – تستخدم أسلوب الضغط كسلاح للتأثير على قرارات الحكومة عن طريق تزويد أعضاءها بمختلف المعلومات وتعبئتهم بالأفكار التي قد تتيح لهم الفرصة للمشاركة في الحكومة. كما تكلفهم بمراقبة نشاطها والقرارات التي تصدرها، ثم تأمين مصالح الجماعات المختلفة التي قد تستخدم في أمور لا تتفق مع رغباتهم وحاجاتهم الاجتماعية [5]

ثانيا : محددات جماعات المصلحة في التنظيمات الاشتراكية

وصف جون رومر John Roemer فئة البيروقراطيين الذين يكونون أعضاء الحزب الشيوعي، وكبار رجال الإدارة الذين يسيرون مختلف التنظيمات بأنهم مستغلون نظرا لتمتعهم بسلطات مركزية واسعة داخل هذه التنظيمات. وفي المقابل تبقى الجماعات الأخرى التي تمارس العمل اليدوي – التي لا تمتلك هذه السلطات – خاضعة لهذه الفئة القليلة. ويضيف رومر، إذا كان مصدر ظهور علاقات الاستغلال في التنظيمات الرأسمالية هو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، فان مصدر هذه العلاقات في تنظيمات رأسمالية الدولة هو أسلوب ممارسة السلطة وأسلوب الضبط التنظيمي لمختلف الموارد الاقتصادية الذي يتم بموجبه التحكم في مختلف الأنشطة التي تخدم مصالح فئة معينة، أي الفئة الحاكمة.6

وفي نفس هذا السياق، فقد ذهب ماكوفسكي Majkowski في ضوء تحليلاته للمجتمعات ذات التوجه الاشتراكي بصفة عامة، وبولندا بصفة خاصة إلى أن السلطة السياسة في هذا البلد تحولت إلى "سلطة استغلالية" من خلال سيطرتها على الأجور والدخل القومي. بالإضافة إلى حيازتها على مراكز النفوذ والهيبة داخل المجتمع. ومن ثم لم تعد هذه السلطة الحارس الأمين لمصالح باقي الطبقات، بل على العكس من ذلك أصبح همها الوحيد هو حماية مصالحها الخاصة، بالإضافة إلى سعيها الدائم نحو الحفاظ على مختلف الامتيازات الأخرى التي أصبحت تتعدى حدود القانون، حيث أنها عادة ما تحصل على بعض هذه الامتيازات بطرق غير شرعية من خلال تلقيها المزيد من الرشاوى التي يقدمها بعض الأغنياء لأعضاء هذا التنظيم من وقت لآخر.[7]

ويضيف ماكوفسكي، أن أعضاء هذا التنظيم كانوا سببا مباشرا في حدوث العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، حيث لوحظ انخفاظ وعجز متواصل في العديد من القطاعات الإنتاجية نظرا لسوء التسيير وانعدام الضبط والمراقبة خلال عمليات الإنتاج داخل مختلف عمليات العمل. ولقد أدى تعارض المصالح – بين كل من الصفوة والقوة ، أي الصفوة السياسية وباقي الجماعات الأخرى– إلى اتساع حدة الصراع بين الطرفين ، على الرغم من سعي هذه الصفوة مؤخرا إلى إعادة النظر في الموارد والخيرات المادية داخل التنظيمات بصفة خاصة، والمجتمع بصفة عامة .[8]

أما نورث North و ليفي Levi فقد وصفا تنظيم الدولة بأنه يمثل القوة القهرية نظرا لما يتمتع به هذا التنظيم من إمكانيات مادية ومعنوية يستطيع من خلالها فرض الأوامر وتنفيذ القرارات التي يصدرها عن طريق استخدام القوة، لاسيما إذا كانت مصالحه الخاصة مهددة من طرف جماعات أخرى

وعلى هذا الأساس، افترض هذان الباحثان أن الأفراد الذين يمتلكون القوة القهرية داخل مختلف التنظيمات الكبيرة الحجم في الدولة سوف يتحولون- بمرور الوقت- إلي فئة تستغل باقي الفئات الأخرى التي لا تمتلك نصيبا من هذه القوة.[9]

يتضح مما سبق، أن تناقض المصالح بين مختلف الجماعات في تنظيمات رأسمالية الدولة يمكن الاستدلال عليه من خلال مؤشرين رئيسين هما:

1- تمتع بعض الجماعات المشاركة في التنظيم بالسلطة والقوة التي تمكنها من فرض إرادتها على الجماعات الأخرى.

2- من خلال تباين المصالح السائدة داخل التنظيم، وقدرة بعض هذه الجماعات على السيطرة والتحكم في هذه الامتيازات، وحرمان الجماعات الأخرى منها.

ثالثا : أنواع جماعات المصلحة في التنظيمات الصناعية

إن مفهوم القوة القهرية هنا لا ينطبق على تنظيم الدولة فقط، بل أنه توسع إلى أبعد من ذلك ليشمل مختلف التنظيمات الأخرى، وخاصة الصناعية منها. وبناءا عليه يمكننا طرح السؤال التالي: ما هي أنواع جماعات المصلحة التي تتصارع داخل التنظيمات الصناعية؟ فعلى الرغم من صعوبة تحديد عناصر جماعات المصلحة داخل هذه التنظيمات - بسب عدم وضوح ولائها سواء إلى الإدارة أو النقابة أو العمال أو لأية فئة داخل تنظيم المصنع، بالإضافة إلى تمتع بنائها الداخلي بالمرونة وفقا لتغير الظروف الخارجية للتنظيم- فان طبيعة المصالح الاقتصادية التي تعد موضوع اهتمام جماعات المصلحة سوف يدفعها إلى البحث عن الطريق المناسب الذي يساعدها على تنظيم نفسها كقوة تكون قادرة على المساومة أمام إدارة التنظيم. وعليه، فان شبكة المصالح الاقتصادية المتعارضة سوف تتركز داخل التنظيمات الصناعية بين كل من العمال والممثلين النقابيين من جهة، والإدارة من جهة أخرى.[10]

وهكذا يبدو أن الدافع وراء تكوين جماعات المصلحة ليس هو الرغبة في الحفاظ على الثبات، أو مراكز العمل، أو تدعيم قوة القواعد القانونية، أو الحفاظ على

الأمن الذي حددته هيئة الإشراف، بل يتضمن السعي المستمر نحو تحسين مركزها داخل التنظيم من خلال بعض المطالب ذات الأولوية في مقدمة اهتماماتها، كأن تسعى إلى اختيار المراكز الحساسة المرتبطة بالأشراف والمطالبة بالمزيد من الوقت الإضافي حتى تتحقق رغبات بعض العمال الكادحين في رفع كمية الدخل، ومن ثم تتمكن من تخفيف حدة الفوارق الطبقية. بالإضافة على اختيار ممثلين يتمتعون بقدرة التأثير على الإدارة لكسب بعض المطالب فيما يتعلق بتسهيل عملية الترقية، ومكان العمل المناسب، والتنقل من وظيفة لأخرى. ومع أن إدارة التنظيم تزعم بأنها تستطيع أن تسير كل هذه النشاطات – لاسيما تلك التي تتعلق بالتوزيع العادل للأجور حسب الكفاءة المهنية، وتحديد سلم واضح للترقية، وتوزيع الوقت الإضافي، وتحسين نوعية ظروف العمل–[11] وتوزيعها على جماعات العمل على أساس برنامج شامل أو نظام يكون بعيدا عن التأثيرات الخارجية أو الضغوط الداخلية، إلا أن مثل هذا التصور يبقى مجرد توقعات. وإلا كيف يمكننا تفسير تزايد نشاطات جماعات المصلحة التي تظهر من خلال بذلها للمزيد من الجهود لكي تحقق المكاسب الاقتصادية لأعضائها.

وإذا كانت طبيعة المصالح داخل التنظيمات الصناعية تنقسم أساسا بين كل من الإدارة الرسمية التي تسعى إلى تحديد هدفها النهائي في زيادة كمية الإنتاج وتحسين نوعيته حتى تحافظ على مركزها داخل التنظيم وتضمن بقائها كأعلى هيئة تسيير، فان بقية العمال يسعون دوما إلى زيادة كمية الدخل لقاء الجهد الذي يبذلونه خلال عملية العمل. وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف جماعات المصلحة على مستوى التنظيمات الصناعية إلى جماعتين أساسيتين:[12] تتمثل الأولى في النقابات العمالية التي تتكون من العمال اليدويين. وتتركز مهامها الأساسية في مساومة أصحاب العمل والدفاع عن حقوق العمال، وتواجه هذه الجماعات مشكلات عديدة تتعلق بالخصوص بعدم قدرتها على التأثير في السياسات الاقتصادية التي تتعدى حدود التنظيم الصناعي. بالإضافة إلى الصعوبات الداخلية التي ترتبط بعدم توفر الإمكانيات المادية التي تساعدها على مزاولة نشاطها أمام تزايد قوة الإدارة.

أما النوع الثاني من جماعات المصلحة فتمثله منظمات المهن الفنية العليا، وهي تضم في صفوفها الأعضاء الذين اكتسبوا مكانة مهنية معترف بها سواء تعلق الأمر بأصحاب القانونية والطبية أو تلك الأعمال التي تضم كوادر وكفاءات عالية مكتسبة بفعل التدريب. ويتمتع أعضاء هذه الجماعات بعدة امتيازات منها: القيام

بدور المنظمات التعليمية، بالإضافة إلى أنها تقوم بتقويم السلوك المهني للأعضاء داخل التنظيم.

وعلى أية حال، فان هذا التمييز بين الجماعتين يبقى مجرد تعبير عن اختلاف المصالح المشاركة في التنظيم. فالمصالح التي تدافع عنها النقابات العمالية عادة ما تتركز أساسا حول الأجور وظروف العمل والترقية والاتصال والرعاية الاجتماعية، حيث تكون مثل هذه الأمور موضع صراع متواصل ودائم مع الإدارة التي تحاول استخدام سلطتها ونفوذها لإخضاع هؤلاء المشاركين واستغلال قوة عملهم قصد تحقيق المزيد من الفائض الاقتصادي.

رابعا: واقع جماعات المصلحة على مستوى التنظيمات الصناعية الجزائرية

يمكن تحليل واقع جماعات المصلحة على مستوى تنظيمات العمل الصناعي في الجزائر من خلال تتبع المراحل المتعاقبة لتطور هذه التنظيمات والظروف التي مرت بها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.وعليه يمكن تقسيم هذه الفترة إلى المراحل التالية:

- المرحلة الأولى: لقد أدى تعدد هيئات التسيير الذاتي الصناعي(الجمعية العامة، مجلس العمال، لجنة التسيير، المدير) إلى انقسام المؤسسات إلى سلسلة من المراكز التنظيمية التي تحتكر السلطة لمصلحتها الخاصة. ففي هذا الصدد كتبت الباحثة جولييتJuliette تقول:"لقد تحول أعضاء الإدارة في ظل التسيير الذاتي الصناعي إلى ملاك جدد، حيث استمد هؤلاء الأعضاء سلطتهم من جماعات خارجية –الحزب والجيش– ليصبحوا في النهاية معارضين لتوجهات العمال".[13]

وهكذا اتضح لنا أن التناقضات التي ظهرت على مستوى تنظيمات العمل خلال هذه المرحلة كان سببها تعارض المصالح بين كل من رجال الإدارة الذين يمثلون سلطة الدولة، وبقية جماعات العمل التي تنتمي إلى تنظيمات التسيير الذاتي. وبمرور الوقت تمكن رجال الإدارة أن يكسبوا تحالف هيئات التسيير لمصلحتهم. ومن ثم تحولت هذه الهيئات من هيئات وضعت من أجل الدفاع عن مصالح العمال إلى هيئات معارضة لطموحاتهم ومصالحهم الاجتماعية.

المرحة الثانية: لقد تبين أن المؤسسات الجزائرية في ظل التسيير الاشتراكي كانت تمارس نشاطاتها تحت وصاية الوزارة المختصة التابعة لها. ومن ثم لم يكن لها الحق في اتخاذ القرارات وإصدار الأوامر إلا من خلال الرجوع إلى المركز. وعليه، فان المشكل الذي ظل مطروحا على مستوى المؤسسات الصناعية في ظل هذا النظام

على مستوى المؤسسات كبيرة الحجم هو مشكل تباعد مراكز اتخاذ القرار بين الإدارة الإقليمية والوحدة الإنتاجية، حيث تسبب هذا الوضع في تفاقم المشاكل المهنية داخل المؤسسات خاصة بين الجماعات المسيطرة التي تملك القرار والجماعات التي لا تملك حرية اتخاذ القرار نظرا لوجود تعارض بينهما. باعتبار أن الجماعة الأولى تمارس نشاطها وفقا للمنطق البيروقراطي الجامد المبني على علاقات السلطة، على عكس الجماعات الثانية التي تمارس نشاطها وفقا للمنطق التكنوقراطي المبني على مبدأ الرشد الاقتصادي.

المرحلة الثالثة: فيما يتعلق بعلاقات العمل، فان نظام الاستقلالية قد منح المؤسسات الإنتاجية سلطات واسعة في تسيير شؤونها الخاصة، وذلك في إطار أسلوب تنظيمي يقوم على أساس اللامركزية الإدارية. وبموجب قوانين الاستقلالية تكون الإدارة مسؤولة عن مجالات عديدة مثل: التوظيف، التكوين، الترقيات والتأديب. ومع ذلك فقد جاءت عملية تقييم مشروع استقلالية المؤسسات لتشير إلى فشل هذا النظام في تحقيق الأهداف المرجوة منه. وقد أرجع الكثير من الباحثين سبب هذا الفشل إلى تأثير الظروف الاجتماعية والسياسية التي مرت بها البلاد خلال تلك الفترة والتي جعلت جماعات العمل تشعر بالتوتر النفسي بسبب عدم قدرتها على تحقيق مطالبها الاقتصادية والاجتماعية على عكس الهيئات المسيرة.

المرحلة الرابعة: إن الانتقال التدريجي من نظام مركزي اشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق يتطلب-حسب العديد من المفكرين الاقتصاديين- ضرورة التصحيح الهيكلي وفتح رأسمال المؤسسات على الاستثمار الوطني والأجنبي في ظل ما يسمى"خوصصة الرأسمال العمومي".

وفي هذا الإطار فقد أحصت وزارتي المساهمة وتنسيق الإصلاحات والمالية خلال عام 1999 النتائج التالية:[14]

- تم حل ما يقرب من 1011 مؤسسة منذ عام 1996.

- فقدان ما يقرب من 400 منصب عمل.

- تداخل الصلاحيات بين عدة هيئات عمومية (المجلس الوطني لمساهمات الدولة، ومجلس الخوصصة)دون تحقيق نتائج مقنعة.

لكن السؤال الذي سيطرح في المستقبل القريب هو: ما هي الإجراءات التي ستتخذها الهيئات العمومية لتحقيق توازن بين رغبتها في الاستمرار في الخوصصة

من جهة، والحفاظ على مناصب الشغل من جهة أخرى؟ وهذا من أجل تفادي حدوث صراعات محتملة بين جماعات العمل المشاركة في تنظيمات العمل.

خلاصة القول، يتضح من خلال عرضنا السابق أن التناقضات على مستوى تنظيمات العمل يمكن أن تظهر في شكل أزمات اجتماعية بين مختلف الجماعات من أجل السيطرة على المصالح التنظيمية، وهذا من شأنه أن يؤدي بدوره إلى اتساع مجالات الصراع بين مختلف جماعات المصلحة المشاركة في هذه التنظيمات على جميع المستويات رأسيا وأفقيا. ومع ذلك، فان هذه المظاهر قد تعبر من ناحية أخرى عن تميز هذه التنظيمات بنوع من الديناميكية التي تنم عن خصوصية الواقع التنظيمي الذي يسير في اتجاه التغير المستمر.

المراجع المعتمدة:

1- Karl marx, les luttes de classes en France:1848-1850, édition sociales, Paris,1974, pp :14-15 .

2- Ralf Dahrandorf , class and class conflict in industrial society , routted kegan paul , university press , california ,1959, p:183 .

3- Lean Baradat , underesting american democracy, harper collinss publishers,new york, 1992, p:105 .

4- Ralf Dahrandorf, opcit,p:181 .

5- Lean Baradat, opcit,pp:105-106 .

6- John Roemer , a general theory of exploitation and class, harvard university press, london, 1982,p:243 .

7- Wiadyslaw Majkowski, peoples in poland,green wood press, london , 1985,pp:145-146 .

8- Ibid , p:142 .

9- Margaret Levi , Douglass Norht, towards aproperty rights theory exploitation ,in :polits and society,volume n°11,1982,p:318 .

10- د. علي عبد الرازق جلبي, علم اجتماع الصناعة, دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص ص : 341-342 .

11- leonard sayles, behavior of industial work groups ,arno press, new york, 1977, p:155 .

12- باركر وآخرون، علم الاجتماع الصناعي، ترجمة محمد علي محمد وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص ص: 184-185 .

13- Ian Clegg,worker self-management in algeria,monthly review press,london,1971,p:167.

14- www.privatisation, economie,en Algerie.p :1.